

وبعد فرض احد الزوجين وعند عدم وجود احد من الورثة
 ذوي فرض يرد عليه او عاصب او ذوي الارحام او المقرب
 له بالنسب على الغير او مولي الموات او الموصي له
 بجميع المال كما هو مقرري محله **اعلم** ان الاصل
 في هذه الاولوية جملة الاسلام فقط فنضع التركة
 في بيت المال على انها مال ضائع وصار لخدمة المسلمين
 لا بطريق الارث بناء على انهم احقه وبصرفي على من استحقه
 من فقراء المسلمين وطلبة العلم ونحوهم فمن هو مصرف
 بيت المال لما صرح به صاحب الدر المختار ونقصه فلو
 مات العتيق ولم يترك الابنة معتقة فلا شيء لها
 ويوضع ماله في بيت المال لهذا ظاهر الرواية انتهى
 لكن لما تعدد التصرف للمستحقين صرفت التركة لبيت
 المعتق ونحوها بطريق الاولوية بدليل ما نقله
 ايضا صاحب الدر المختار عن الزيلعي حيث قال
 في ذكر الزيلعي معزيا للمنهاية ان بيت المعتق تصرف
 في زماننا القساة بيت المال وكذا ما فضل عن فرض
 احد الزوجين يرد عليه وكذا يكون للزوج او الصنت
 رضاعا كذا في فرائض الاستباه انتهى وكذا ذكر الكا زروني
 ناقلا عن احمد بن يحيى بن سعد التفتازاني وعن المعروفي

وعن